ملخص تنفيذي

تتولى قائمة الأمم المتحدة لمناطق المحمية عملية مراجعة تقدم المناطق المحمية عالمياً وتسليط الضوء على ما أحرزته الدول في توسيع شبكة المناطق المحمية الوطنية لديها.

تعد نسخة العام 2018 الطبعة الخامسة عشر للقائمة منذ صدور العدد الأول منها في 1961-62، وهي تستعرض التطور منذ العام 2014. وتظهر القائمة استمرار هذا التطور منذ العام 2014 على المستويين البري والبحري، مع الإشارة إلى تضاعف مساحة البحرية منها بسبب إعلان بعض المناطق المحمية البحرية الكبيرة في مناطق عديدة.

وبينما تشكل الزيادة في التغطية مؤشراً هاماً بالنسبة لإصرار الحكومات على الوصول إلى الهدف الحادي عشر من أهداف أيشيِ (Aichi Target)، فإن ذلك لن يؤدي بصورة تلقائية إلى الحد من فقدان التنوع البيولوجي. ولهذا السبب يركز التقرير بشكل خاص على فعالية الإدارة في عالم المحميات الطبيعية. وتكون هذه المرة الأولى التي تتطرق اللائحة إلى ذلك.

ولقد بدأت المحادثات الدولية بتناول موضوع فعالية الإدارة منذ حوالي 30 عاماً. وفي يومنا هذا أخذت دولاً عديدة على عاتقها القيام بعمليات تقييم لفعالية الإدارة للمناطق المحمية لديها بصورة ممنهجة. لكن، وخلال جمع المعلومات عن تقييم فعالية الإدارة لإضافتها إلى هذا التقرير، تبين أن هذا المفهوم لا يزال مجهولاً في عدد كبير من البلدان، وبالتالي بالنسبة إلى المعلومات حولها وطرق استخدامها.

تتضمن قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية حوالي 230000 منطقة، بينما المعلومات عن فعالية الإدارة شبه غير متوفرة ولا تتخطى 1%. ولذلك يترتب على القيمين بذل جهود كبيرة للاطلاع على كيفية إدارة المناطق المحمية، و كذلك التشجيع على تبني أدوات تقييم فعالية الإدارة المختلفة التي جرى تطويرها. كما وينبغي الربط بين عملية فعالية الإدارة وتقديم نتائج إيجابية للطبيعة وللناس.